مجلة

العلوم الإنسانية

علمية محكّمة - نصف سنوية

Journal of Human Sciences

تصدرها كلية الآداب / الخمس

جامعة المرقب. ليبيا

Issued by Faculty of Arts - Alkhums - Elmergib University - Libya

29

العدد

التاسع

والعشرون

سبتمبر

2024م

تصنيف معامل التأثير العربي 2024م (2.05)

تصنيف معامل ارسيف Arcif 2024م (0.0185)

تصنيف الرقم الدولي (ISSN/2710-3781)

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية (2021/55)

إشكالية غياب المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وعلاقتها بمتطلبات سوق العمل في المجتمع الليبي

إعداد: د. عثمان علي أميمن*

الملخص:

تستهدف الدراسة الحالية التعرف على بعض العوامل المسؤولة عن إشكالية غياب المواءمة بين مخرجات التعليم العالي في ليبيا وبين علاقتها بمتطلبات سوق العمل. ذلك لأن التعليم العالي الليبي يعاني كغيره من التعليم في معظم البلاد العربية الأخرى من غلبة أسلوب التدريس التقليدي والنظري على التعليم العملي ومن غياب فلسفة تعليمية واضحة تقوده، إلى جانب التحاق العديد من أعضاء هيئة التدريس الجامعي غير المؤهلين تربوياً به، وسيادة أساليب القياس التي تقيس قدرة الطالب على الحفظ والتذكر، ووجود مناهج تقليدية جامدة لا تواكب التطور المعرفي الحالي الهائل في عصر العولمة ولا تواكب متطلبات سوق العمل، فضلاً عن الزيادة الهائلة في أعداد خريجي العلوم النظرية، والنقص في خريجي العلوم الهندسية والطبية وتقنية المعلومات. وقد ترتب على ذلك ما يعرف اليوم ببطالة الخريجين، والتي جاءت كنتيجة لغياب المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل. وأخيراً وبعد تحليل بعض العوامل ذات العلاقة بإشكالية غياب المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، قدمت الدراسة عدة توصيات لعلاج هذه الإشكالية.

الكلمات المفتاحية:

التعليم العالي، إشكالية المواءمة، مخرجات التعليم العالي، متطلبات سوق العمل.

Abstract:

The current study aims to identify some of the factors responsible for the problem of the lack of alignment between the outcomes of higher education in Libya and their relationship to the requirements of the labor market. This is because Libyan higher education suffers, like other education in most other Arab countries, from the dominance of the traditional and theoretical

teaching method over practical education and the absence of a clear educational philosophy guiding it, in addition to the enrollment of many university faculty members who are not educationally qualified in it, and the dominance of measurement methods that measure the ability of the student memorizing and remembering, and the existence of rigid traditional curricula that do not keep pace with the current tremendous cognitive development in the era of globalization and do not keep pace with the requirements of the labor market, in addition to the huge increase in the numbers of graduates of theoretical sciences, and the shortage of graduates of engineering, medical, and information technology sciences. This resulted in what is known today as graduate unemployment, which came as a result of the lack of alignment between the outcomes of higher education and the requirements of the labor market. Finally, after analyzing some factors related to the problem of the lack of compatibility between the outcomes of higher education and the requirements of the labor market, the study presented several recommendations to address this problem.

key words: Higher education, the problem of alignment, outcomes of higher education, labor market requirements.

مقدمة:

انتشرت الأمية بشكلٍ كبيرٍ جداً في ليبيا في حقبة ما قبل اكتشاف النفط؛ ما جعل ليبيا تعد من أكثر بلدان العالم فقراً. ولكن وباكتشاف النفط وتصديره انتعشت الحياة الاقتصادية ونفذت خطط تنموية خماسية وثلاثية طموحة وترتب عليها انتشار مظاهر التحديث الاجتماعي في شكل توفير خدمات التعليم والصحة ومد شبكات الاتصالات والمواصلات والمياه والكهرباء والتوسع في أعمال البناء والإسكان والاقتصاد، وأنشئت مراكز لمحو الأمية، والتحق كل طفل تقريباً في سن المدرسة بالدراسة من الجنسين. ونظراً لانتشار الأمية بين الليبيين ولا سيما بين الكبار على نحوٍ كبيرٍ، فقد تعطش الآباء لتعليم أولادهم بشكلٍ لافتٍ للنظر. ولأجل تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص ونشر التعليم ومجانيته، شيدت المدارس في ربوع الوطن

الليبي ولا سيما في المناطق الحضرية. وبازدياد موارد النفط تم التوسع في نشر كافة أنواع التعليم، وأرسل الطلبة المتميزون للدراسة بالخارج والذين أصبح معظمهم لاحقاً أعضاء هيئة تدريس بالجامعات الليبية.

وقد عرفت ليبيا التعليم الجامعي في العام الدراسي 1956/1955 وذلك بافتتاح كلية التربية والآداب بمدينة بنغازي، ثم توالى التوسع في إنشاء الكليات الجامعية بجامعتي الفاتح وقاريونس. وفي العام الجامعي 2000/1999 استحدثت جامعات بلغ عددها (32)، جامعة وبلغ عدد الكليات وفروعها (250) كلية تغطي كافة التراب الليبي. بيد أن هذا الانتشار كان عشوائياً وغير مدروس واستند إلى عوامل اجتماعية أكثر منها خدمة للتعليم والتنمية؛ حيث افتقرت تلك الجامعات والكليات لأبسط المعلومات والإمكانات؛ وأنشئ معظمها بمبانٍ مدرسية غير مؤهلة لافتقارها لمرتكزات العملية التعليمية الجامعية من معامل ومكتبات وتجهيزات دون مراعاة لمعايير إنشاء الجامعات، وأقيم معظمها في مبانٍ تفتقر لأبسط البنى التحتية المناسبة للجامعات، فضلاً عن أن معظم المدرسين بها كانوا من حملة شهادات الماجستير أو من المغتربين الذين لم تتوافر فيهم معايير أعضاء هيئة التدريس الجامعي، ولا سيما في العلوم التطبيقية والطبية إلى جانب ارتفاع عدد الطلبة مقارنة بعدد أعضاء هيئة التدريس. ولذا "تعد هذه الحقبة هي المسؤولة عن ولادة مشاكل التعليم العالي الليبي الحالية والتي تمثلت في عدم ملاءمة مخرجاته لحاجات التنمية الوظيفية وسوق العمل، وزيادة الإنفاق الناجم عن تشتت الإمكانات إضافة إلى ضعف الإدارة في الجامعات والكليات مع غياب كاملٍ لمعايير الجودة في الجامعات وبالتالي تدني مستوى مخرجات التعليم الجامعي" [(1)].

لقد قاد سوء التخطيط التعليمي في هذه الحقبة إلى تدهور التعليم الأكاديمي؛ فوفقاً لنتائج تقرير التنافسية العالمي لعام (2011) الذي يحدد ترتيب نوعية التعليم

(1) لجنة مختصة (2023). **مشروع الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي (2024-2034)**، أغسطس.

في ليبيا في العام الدراسي (2010/2009) من بين (139) دولة في العالم و(15) دولة عربية، وجد أن ليبيا جاءت في الترتيب الأخير عالمياً وعربياً فيما يتعلق بنوعية النظام التعليمي، وأنها احتلت الترتيب (113) عالمياً والترتيب قبل الأخير عربياً فيما يتعلق بنوعية تعليم الرياضيات، وأنها فيما يتعلق بنوعية مدارس (كليات) الإدارة احتلت الترتيب (137) عالمياً والترتيب الأخير عربياً، وفي النفاذ إلى الانترنت في المدارس جاءت ليبيا في الترتيب (129) عالمياً والترتيب (13) عربياً، وفيما يتعلق بالأبحاث التخصصية والخدمات التدريبية المحلية جاءت ليبيا في الترتيب (134) عالمياً والترتيب قبل الأخير عربياً، وبصدد تدريب المعلمين جاءت ليبيا في الترتيب (110) عالمياً والترتيب (12) عربياً [1].

يعاني التعليم الجامعي الليبي كغيره من التعليم العالي في معظم البلاد العربية الأخرى من غلبة أسلوب التدريس التقليدي والنظري على التعليم العملي ومن غياب فلسفة تعليمية واضحة تقوده، إلى جانب التحاق العديد من أعضاء هيئة التدريس الجامعي غير المؤهلين تربوياً به، وسيادة أساليب القياس التي تقيس قدرة الطالب على الحفظ والتذكر، ووجود مناهج تقليدية جامدة لا تواكب التطور المعرفي الحالي الهائل في عصر العولمة ولا تواكب متطلبات سوق العمل، فضلاً عن الزيادة الهائلة في أعداد خريجي العلوم النظرية، والنقص في خريجي العلوم الهندسية والطبية وتقنية المعلومات. وقد ترتب على ذلك ما يعرف اليوم ببطالة الخريجين، والتي جاءت كنتيجة لغياب المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل. وقد أكدت دراسة إمبيريقية بالجزائر مثلاً على ارتفاع عدد الخريجين من الجامعات في مقابل محدودية الوظائف في القطاع الحكومي وعدم التناسب بين حجم فرص العمل الجديدة التي يمكن أن يخلقها الاقتصاد وبين حجم الداخلين الجدد، فضلاً

(1) الربيعي، فلاح خلف علي (د.ت). **تحديات المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل في ليبيا**، في ملف أوضاع التربية والتعليم في المغرب العربي، الجامعة المستنصرية: كلة الإدارة والاقتصاد، ص ص 71–72.

عن أن الخريجين الحديثين يحتاجون للتأهيل والتدريب لكي يطوروا حرفيتهم وخبرتهم في مجال تخصصهم المطلوب في سوق العمل [1].

هذا في الوقت الذي تؤدي فيه بطالة الخريجين إلى مشكلات نفسية واجتماعية واقتصادية. حيث تنتشر بين بعض خريجي الجامعات مظاهر اللامبالاة وعدم تحمل المسؤولية وانتشار مظاهر الانحراف وشعور الخريجين بأنهم ليسوا من مجتمع النخبة الذي يبني حاضر ومستقبل البلاد والأجيال باعتبار أن جيل الشباب هو جيل العمل والإنتاج، إضافة إلى انشغالهم بمشكل التوظيف التي يمثل أهم انشغالاتهم المطروحة [2].

لقد أدى تزايد عدد السكان ومن ثم تزايد عدد الملتحقين بالتعليم وتوافر الإمكانات اللازمة إلى التحاق كل من هو في سن المدرسة به تقريباً ولا سيما في ظل مجانيته. وقد سهل التعليم مهمة توظيف الحامل لشهادة ما بعد تخرجه، كما قامت الدولة في عقود سابقة بدور المحسن وتوظيف كل من نال شهادة ما، الأمر الذي شجع الجميع على ضرورة الالتحاق به في سن مبكرة. ولكن وبتزايد أعداد الملتحقين بالتعليم بتتالي السنين وبسبب التوسع الأفقي في التعليم العالي وزيادة السكان، انتشرت ظاهرة بطالة الخريجين وذلك لعدم توافر فرص عمل لكل خريج. وقد حدث هذا –وما يزال يحدث– نتيجة لعدم وجود تخطيط يواءم بين مخرجات التعليم العالي وبين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن تواضع مستويات معظم الخريجين لتدني مستوى جودة التعليم الجامعي في معظم جامعاته،

---

(1) العريبي، نوارة عاشور (2017). **العوامل المؤثرة على بطالة الخريجين: دراسة تطبيقية على جامعة سبها**، مجلة العلوم البحتة والتطبيقية، المجلد (16)، العدد (2)، ص 22.

[2] عباس، عصماء (2023). **اتجاهات الطلبة المقبلين على التخرج نحو منحة البطالة: دراسة ميدانية على عينة من طلبة الماستر**، (مذكرة ماستر)، جامعة محمد البشير الابراهيم/برج بوعريرج، كلية: العلوم الاجتماعية والإنسانية، ص 89.

كما أن معظم الخريجين لا يتقنون تخصصهم ما يستدعي إعادة تأهيلهم لشغل وظيفة ما وهو ما يرهقهم مادياً أو يثقل كاهل الجهة التي تتولى إعادة تأهيلهم مادياً.

لقد أدى عدم تنويع مصادر الدخل وقلة تنوع المشروعات في كافة القطاعات، وغياب فلسفة تربوية توضح الغرض من المؤسسة التعليمية العليا التي يلتحق بها المتعلمون إلى تدفق اعداد هائلة من الخريجين الذين لا يجدون لهم مهنة أو وظيفة ما في سوق العمل. كما أدى التوسع في التعليم العام إلى عزوف المتعلمين عن الالتحاق بالتعليم المهني والفني لاعتبارات اجتماعية. فغالبية الأسر الليبية تعزف عن إلحاق أولادها بالتعليم المهني لنظرة المجتمع الدونية له ولخريجيه، وهو ما أسهم في انضمام حملة الشهادات الجامعية غير المؤهلين فنياً ومهنياً ولا سيما خريجو الكليات الإنسانية والاجتماعية إلى خانة العاطلين من العمل. كما تحدث بطالة الخريجين عندما لا يتم تعيين الخريج بناءً على كفاءته وجدارته، وإنما يتم تعيينه بناءً على معارفه أو لاعتبارات جهوية وقبلية، بل وقد يشغل الخريج الواحد عدة وظائف في آن واحد فيحرم غيره من العمل، كما أن تهميش القطاع الخاص في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية أضحى يسهم في تفاقم ظاهرة بطالة الخريجين، وفي وقت أصبحت الدولة فيه عاجزة عن توفير فرص عمل لكل راغبٍ فيه لوحدها. ولقد أكدت البهنساوي (2018) على أن ظاهرة بطالة الخريجين ترجع إلى تراجع دور الدولة في توظيف الخريجين وتدني قدرة سوق العمل في القطاع الخاص على خلق فرص عمل جديدة، وغياب المواءمة بين نوعية مخرجات التعليم العالي وبين المتطلبات المهارية لسوق العمل وقلة الاهتمام والوعي لدى الخريجين بالتشغيل الذاتي نظراً لغياب التوجيه والإرشاد وضعف مستوياتهم المهارية، وعدم توافر التمويل اللازم [1].

[1] البهنساوي، ليلى كامل (2018). رؤية أرباب العمل لمخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل: دراسة على عينة من أرباب الأعمال بالحضر، مجلة كلية الآداب/جامعة القاهرة، المجلد (78)، العدد (3)، أبريل، ص14.

وعليه ولهذه الاعتبارات ينبغي وضع استراتيجية مدروسة توفق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل، وتجمد الدراسة ببعض التخصصات التي بها فائض في الخريجين، وتبكر بسن التقاعد، وتخلق مشروعات متنوعة تستوعب الخريجين في المجالات المختلفة، مثل الاستثمار في القطاع السياحي والصيد البحري والزراعة البعلية والمروية وحماية البيئة ومقاومة التصحر، والاستثمار في الطاقة الشمسية، والاستثمار في رأس المال البشري عبر تأهيل القوى البشرية في كافة المجالات بغية تصدير الكفاءات المؤهلة علمياً وتقنياً للخارج لكي تسهم في ازدهار الاقتصاد الوطني، وعبر التوسع في التأهيل المستمر أثناء الخدمة، وتنويع المشروعات التي تسهم في رفع مستوى الدخل القومي بدلاً من الاعتماد على دخل ريعي واحد وهو النفط.

مشكلة الدراسة:

لم تكن المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل مشكلة في عقود خلت في ليبيا، بيد أنه لوحظ في الآونة الأخيرة أن سوق العمل الليبي لم يعد يستوعب خريجي الجامعات ويضمن لهم الوظائف المناسبة بسبب زيادة عدد الخريجين بالتعليم العالي من الجنسين، ونقص فرص العمل الشاغرة التي تستوعبهم، ما يجعل قضية المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل ضرورة حتمية، ويتطلب ضرورة أخذها بعين الاعتبار من قبل المسؤولين عند التخطيط للتعليم العالي وللتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتأخذ مشكلة عدم المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وبين متطلبات سوق العمل عدة مظاهر منها: تسرب بعض الطلبة من الجامعة لاعتبارات أكاديمية واقتصادية، وضعف مهارات الخريج الجامعي في مجال تخصصه وتدني مستوى تحصيله الدراسي، وتواضع قدراته الابتكارية والتطبيقية والإنتاجية، وتخريج اعداد هائلة من الطلبة لا يحتاجهم سوق العمل مع النقص في تخصصات أخرى، وقلة توافر فرص التدريب أثناء

الخدمة بالتعليم الجامعي. وعليه فقد تحددت مشكلة الدراسة الحالية في التعرف على العلاقة بين إشكالية غياب المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي في ليبيا وبين متطلبات سوق العمل، والتعرف على علاقة هذه الإشكالية بمتغيرات أخرى مثل العزوف عن التعليم المهني...

هدف الدراسة:

تستهدف الدراسة الحالية معرفة وتحليل ووصف وتشخيص إشكالية عدم المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي وبين متطلبات سوق العمل في ليبيا، ومعرفة علاقة هذه الإشكالية بمتغيرات أخرى.

أهمية الدراسة: تنبثق أهمية الدراسة الحالية من الآتي:

1) اعتبار أن ظاهرة بطالة الخريجين أصبحت من الظواهر الخطيرة التي غدت تهدد أمن وسلامة الوطن، وتشل طاقات بشرية هائلة في مرحلة الحيوية والنشاط والعطاء، فضلاً عن أن انتشارها قد يؤدي إلى مشكلات سلوكية واجتماعية خطيرة تعصف بالمجتمع وباستقراره.

2) اعتبار أن ما ينفق على التعليم العالي يمثل نوعاً من الهدر الاقتصادي الذي لا طائل من ورائه ما دام لا يستفيد المجتمع من الطاقات الإنتاجية والإبداعية لخريجيه.

3) عزوف أصحاب العمل عن قبول الخريج الجامعي لاعتقادهم بعدم كفاءته المعرفية والتطبيقية في مجال تخصصه، والاعتقاد بتواضع استفادته من برامج تأهيله اللاحقة رغم تكاليفها الباهظة.

4) إبراز مثالب دور الدولة في ليبيا كمشغل وحيد للخرجين، مع تهميش دور القطاع الخاص في النهوض بالتنمية الاجتماعية وخلق فرص عمل للخريجين عبر برامجها.

5) تنبيه المسؤولين عن التخطيط للتعليم العالي بضرورة مراعاة المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وبين متطلبات سوق العمل.

6) لفت انتباه المسؤولين إلى ضرورة تنويع تخصصات التعليم العالي والتوسع في التعليم الفني والمهني باعتباره يمكن خريجيه من إيجاد عمل له بسوق العمل مستقبلاً.

منهج الدراسة: اتبعت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي المكتبي لأدبيات الموضوع وذلك بالرجوع إلى المراجع ذات العلاقة به بهدف الاستفادة منها في رصد العوامل المسئولة عن إشكالية غياب المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وبين متطلبات سوق العمل ورصد بعض المتغيرات الأخرى ذات العلاقة به، والخروج من ثم بتصور آلية في شكل توصيات للحد من ظاهرة بطالة الخريجين، وتضييق الهوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.

حدود الدراسة: وتتحدد بالمراجع ذات العلاقة بإشكالية التعليم العالي المتمثلة في غياب المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل والتعرف على المتغيرات ذات العلاقة بهما.

مصطلحات الدراسة: 1) التعليم العالي:

يشير التعليم العالي إلى مستوى التعليم الذي يتلقاه الطلاب بعد الانتهاء من التعليم الثانوي أو ما يعادله، ويشمل التعليم العالي كلاً من المرحلة الجامعية ومستوى الدراسات العليا، وهي الدروس والبرامج الأكاديمية التي تقدمها المؤسسات التعليمية مثل الجامعات والكليات والمعاهد التقنية.

2) مخرجات التعليم العالي: تعرف مخرجات التعليم العالي بأنها "مجموعة من المعارف والمهارات والتصرفات التي يجب أن يتقنها المتعلم خلال العملية التعليمية لتؤهله للتفاعل مع متطلبات سوق العمل المختلفة" [1].

[1] أبوعبدالله، عائشة الهادي، محمد، أحمد عطية، شليق، كريمة أبوعجيلة (2022). **جودة مخرجات التعليم العالي وعلاقتها بمتطلبات سوق العمل: دراسة تطبيقية بقسم التمويل والمصارف بكلية الاقتصاد بالعجيلات**، في المؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي "رهانات الحاضر وآفاق المستقبل، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، إصدار خاص بالمؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي، يناير، ص 535.

3) سوق العمل: سوق العمل هو دائرة للتبادل الاقتصادي يبحث فيها الأفراد الراغبين في العمل عن الوظائف، ويبحث فيها أصحاب الأعمال عن الأفراد المؤهلين الذين يمكنهم شغل هذه الوظائف، ويقسم سوق العمل إلى سوق العمل المحكم وهو السوق الذي يزيد فيه عدد الوظائف المتاحة عن عدد الراغبين في العمل، وسوق العمل الراكد وهو السوق الذي يزيد فيه عدد الباحثين عن عمل عن عدد الوظائف المتاحة.

4) مواءمة التعليم العالي لسوق العمل: وعرفها سعد الزهراني (2002) بأنها "انسجام التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل المتغير بشكل يعزز رسالة هذا التعليم ويعظم من قدرته على مواجهة التغيير الحاصل في هذا السوق والتنبؤ به قبل حدوثه، وتوفير تسهيلات التدريب الملاءمة لمتطلباته، وتنمية الوعي لدى قطاع الأعمال ومؤسساته حول أهمية أن تكون سعادة الإنسان والمجتمع محوراً لنشاطه الاقتصادي وليس مجرد الكسب المادي"[1].

5) إشكالية المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل:

وتعني أن مخرجات التعليم العالي لا تواكب متطلبات سوق العمل والتنمية، إما من خلال زيادة الخريجين في تخصص ما، أو نقصهم في تخصصات أخرى ما يؤدي إلى عدم توظيف التعليم العالي بما يخدم تطور وتقدم المجتمع ويخلق فرص العمل لخريجيه، وهو ما يستلزم ضرورة ربط المدخلات التعليمية بالتعليم العالي بمتطلبات التنمية وسوق العمل.

6) متطلبات سوق العمل: ويقصد بها حاجة سوق العمل ومتطلباته التقنية الحديثة، ما يوثق العلاقة بين التعليم وخدمة المجتمع ومتطلبات سوق العمل، ويعد هذا التكامل والترابط عنصراً

---

[1] العتيبي، منير بن مطني (د.ت). **تحليل ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي**، جامعة الملك سعود: كلة التربية، ص5.

جوهرياً في تنمية المجتمع وتحقيق التوازن بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، واستيعاب الأعداء المتزايدة من الخريجين.

الإطار النظري للدراسة: لا شك أن التوسع في التعليم النظري غير المدروس هو المسؤول وحده عن تخلف التعليم المهني والفني. ولقد جاء التوسع في التعليم النظري كاستجابة لتلك الفلسفة التعليمية التي تعلي من شأن العقل وتبخس قيمة العمل. ففي بلاد الإغريق مثلاً ساد السمو بالعقل، واحتقر العمل اليدوي، وأسند للفلاسفة مهمة حكم الشعب. وانتقلت هذه الفلسفة إلى البلدان العربية التي عمقت بدورها ثقافة تعلي من شأن العقل وتبخس العمل اليدوي. ولذلك وبتتالي السنين تم التوسع في التعليم النظري حتى صارت البلاد العربية تعاني اليوم من ظاهرة بطالة الخريجين، وصار معظمها يعتمد في اقتصاده على الزراعة أو على أنشطة اقتصادية أخرى هزيلة أو تعتمد على دخل ريعي واحد كالنفط وهو ما جعلها تفتقر للمعرفة التقنية ومجاراة الدول الغنية والمصنعة، وتعاني من البطالة بكل صورها. كما يرجع التوسع في التعليم النظري في ليبيا ومثلما هو الحال في بقية الوطن العربي إلى اعتبارات ثقافية واقتصادية. ومن بين هذه الاعتبارات: الرغبة في تزويد المواطن بالحد الأدنى من التعليم الذي يؤهله للقراءة والكتابة وفهم أمور دينه وفهم الخطوط العريضة لثقافته العربية والإسلامية، فضلاً عن أن التعليم الفني والمهني مكلف مادياً واقتصادياً. فالتوسع في التعليم الفني والمهني مثلاً يكلف تسع أعشار تكاليف التعليم النظري. ذلك لأن التعليم المهني يتطلب إعداد بنية تحتية خاصة به، ويتطلب ورش ومعدات للتطبيق العملي، ويحتاج إلى فنيين ومهندسين على درجة عالية من التأهيل، كما يتطلب توفير فرص عمل لخريجيه. يقول الربيعي (د.ت) في هذا الصدد: لقد دفع تقليص الإنفاق على التعليم مقارنة بالتوسع في معدلات الالتحاق بالتعليم العالي إلى تفضيل التوسع في الكليات الإنسانية التي تستوعب المئات من الطلاب وتعمل بعددٍ محدودٍ من أعضاء هيئة التدريس، ولا تحتاج إلى مبانٍ ذات مواصفات خاصة مزودة بالورش والمعامل والتجهيزات المعملية، وهو ما

عمق من حالة الاختلال بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل ومستوى التنمية الاقتصادية، وأفضى إلى انخفاض إنتاجية العمل واختلال هيكل وتراجع العائد الاقتصادي الفردي الاجتماعي للتعليم والذي سببه ارتفاع نسبة خريجي العلوم الإنسانية مقارنة بحاجات سوق العمل في مقابل النقص في الكوادر الهندسية والفنية، وارتفاع نسبة النساء الخريجات اللاتي لا يعملن إلا في الأعمال الإدارية والخدمات الحكومية، ما ضاعف من نسبة البطالة المقنعة، وضعف خبرة الخريجين وضعف تحصيلهم العلمي التطبيقي في الأمور ذات العلاقة بالمهنة وذلك لهيمنة التعليم النظري وضعف التطبيق العملي في مجال دراستهم بسبب النقص في الورش والمعامل والمواد المعملية اللازمة لإجراء التطبيقات، فضلاً عن المنافسة الشديدة من العمالة الوافدة [1].

ويحدث كل هذا وفي وقت نلحظ فيه أن الدول الغنية هي الدول المصنعة التي يتوسع فيها التعليم الفني والمهني وينحسر فيها التعليم العالي العام والنظري، مقارنة بالدول العربية التي يتوسع فيها التعليم النظري وتضيق فيها رقعة التعليم الفني والمهني. وإذا سلمنا بأن إشكالية التعليم العالي في ليبيا تحديداً تكمن في إشكالية المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وبين متطلبات سوق العمل، فما هي الجذور الحقيقية لهذه الإشكالية، وكيف يمكن تجاوزها؟ هذا ما سنحاول مناقشته في هذه الدراسة وذلك على النحو التالي:

1) إشكالية غياب المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل:

عندما نتحدث عن إشكالية التعليم العالي في ليبيا، فإننا نتحدث عن نفس الإشكالية في بقية بلدان الوطن العربي. ذلك لأن دول الوطن العربي تربطها ببعضها وحدة الدين واللغة والثقافة والتاريخ والجغرافيا والمصير. فالوطن العربي هو مهد الديانات السماوية، كما تعرض للغزو الخارجي من قبل المغول والصليبيين

[1] الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص 80

وخضع لحكم الأتراك وتعرض للاستعمار الأوروبي الحديث. وقد تحدث باحثون عرب عن إشكالية غياب المؤامة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل. وللتدليل على ذلك نقدم التحليل التالي:

لم يعد التعليم طريقاً آمنا ومضموناً لتأمين وظائف لائقة لخرجيه. حيث يلحظ تفاقم ظاهرة بطالة الخريجين في كافة ربوع الوطن العربي تقريباً. وتعد أزمة عدم الاستقرار السياسي والنظرة الدونية لخريجي العلوم الإنسانية والاجتماعية وغياب المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وبين متطلبات سوق العمل من بين تلك العوامل التي أسهمت في تنامي ظاهرة بطالة الخريجين. ففي السعودية ترجع هذه الإشكالية مثلاً إلى عدم وجود تخطيط استراتيجي يكشف متطلبات كل قطاع من الأيدي العاملة السعودية وإلى رخص الأيدي العاملة المستوردة ما أبعد الطلاب عن الانخراط في التعليم الفني والمهني. ولذا يتطلب الأمر التوسع في التعليم الفني والمهني والتوجه لدراسة علوم الاتصالات والهندسة والطب مثلاً باعتبارها مطلوبة في سوق العمل. وعليه فكلما كان هناك ترابطاً وتواصلاً وتنسيقاً بين الجهات التعليمية ممثلة في المدارس والمعاهد والجامعات وبين سوق العمل، كلما أسهم هذا التنسيق بشكلٍ كبيرٍ في استيعاب كافة المخرجات التعليمية من قبل القطاعين العام والخاص.

وتتفاقم ظاهرة بطالة الخريجين في سوريا بشكل لافت للنظر بسبب سياسات التعليم التي أثمرت الملايين من حملة الشهادات العليا ولا سيما بعد أن عصفت ثورة التقنية والمعلومات بالعملية التعليمية

وسوق العمل. وتتنامى ظاهرة الخريجين في سوريا مثلاً بسبب توجه الطلبة للدراسة بتخصصات لا يرغبونها كأن يضطر طالب ما للدراسة بكلية الطب وهو يرغب بدراسة الهندسة في الجامعات الحكومية، أو يضطر لدراسة تخصص يرغبه بجامعة خاصة باهظة التكاليف. وبعض الطلبة يدرسون بالتخصصات الإنسانية والاجتماعية لاعتبارات اجتماعية دون مراعاة لمدى قبولهم في سوق العمل، وقد

يضطرون إلى ممارسة مهن مغايرة لتخصصاتهم في سوق العمل وهو ما يحول دون اتقانهم لعملهم أو يرفع تكلفة إعادة تأهيلهم. وفي فلسطين لا يجد الخريجون فرصاً للعمل بسوق العمل ولا سيما خريجي العلوم الطبيعية، فيظلون عاطلون عن العمل لفترة طويلة أو يضطرون للعمل في مجالات أخرى. وتتفاقم بطالة الخريجين لكثرة الخريجين ولقلة الوظائف الشاغرة ولأن الدولة هي المشغل الأكبر لهم، وهو ما يستدعي ضرورة التوجه إلى دراسة الحرف المهنية. وفي مصر يحتل خريجو العلوم الإنسانية المرتبة الثانية لقلة الطلب على تخصصاتهم في سوق العمل، في حين يؤكد بعض المربين على أن ظاهرة بطالة الخريجين لا ترتبط بتخصص دون آخر، وإنما ترتبط بغياب المواءمة بين مدخلات التعليم الجامعي وبين مخرجاته وسوق العمل، فضلاً عن أن سوق العمل في العالم العربي لم يتطور بالقدر الكافي الذي يجعله يستوعب كافة أنواع التخصصات، وأن الممارسات أو المهارات التي يحتاجها سوق العمل في مصر باتت تقليدية وبعيدة كل البعد عن مهارات القرن الحادي والعشرين.

ولا تقتصر بطالة خريجي الجامعات في السودان على كليات العلوم الإنسانية النظرية، ولكنها تشمل حتى خريجي الكليات العلمية التطبيقية؛ إذ إن الجامعات تخرج سنوياً عشرات الآلاف من الطلاب ما يفوق حجمهم سوق العمل المحلي. حيث يتخرج من هذه الجامعات أكثر من مائتي ألف طالب سنوياً وهو ما لا يستطيع سوق العمل استيعاب نصفه، وقد أكد أحد الأساتذة على أن الجامعات السودانية اتجهت للاهتمام بالكم وليس بالنوعية، فاختفت المعاهد الوسيطة أو أغلقت وتحولت إلى جامعات تستوعب أعداداً كبيرة من الطلاب الذين تلقوا دراسات نظرية. واستشرت البطالة في الاختصاصات الإنسانية في تونس ما جعلها تمثل عبئاً على سوق العمل العاجز عن استيعاب الخريجين سنوياً. وترجع ظاهرة بطالة الخريجين وفق خبراء تونسيين في مجال التربية والتعليم إلى كثرة أعداد الطلاب الناجحين في امتحانات الثانوية العامة. وأظهرت الدراسات التي أجرتها وزارة التعليم

العالي التونسية أن مسألة بطالة خريجي التعليم العالي ليست مرتبطة فقط بالجوانب الكمية، أي بأعداد خريجي الجامعات التونسية، ولكنها مرتبطة أيضاً بجودة التكوين وبطبيعة الشهادات المتحصل عليها وبالتخصصات التعليمية التي يتوجه نحوها الطلبة.

وأكد أحد الباحثين في المغرب على أن المنظومة التعليمية تعاني من تراكمات سلبية في جوانبها المنهجية وفي المضامين والبنية التحتية، وفي مدى مشاركة المعنيين في هذا القطاع في صنع السياسة التعليمية، وفي وقت يقتضي الإصلاح رؤية استراتيجية متكاملة تنفتح على التطورات العالمية وتتجاوز المقاربات الاستعجالية. وفي الأردن تنتشر ثقافة تشجع الإقبال على التعليم الجامعي وعلى التخصصات العلمية، حتى باتت معظم القطاعات راكدة أو مشبعة وفق ديوان الخدمة المدنية. قد وأكد رئيس هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها في الأردن على أن الحكومة تشجع التوجه نحو التعليم الفني والتقني، وأن بعض الجامعات بدأت بهذه السياسة لتلبية حاجة السوق المحلية والأسواق المجاورة. وفي لبنان لا توجد إحصاءات واضحة ورسمية حول الاختصاصات التي تشكل فائضاً كبيراً لا يستطيع سوق العمل استيعاب خريجيها، ويتسببون بمزيد من البطالة، فضلاً عن غياب التنسيق بين الوزارات المعنية والجامعات لتوجيه الطلاب نحو المهن التي تحتاجها البلاد وتعاني من نقص في إيجاد خريجيها، كما أن هناك عزوفاً أسرياً عن تشجيع الابن على الدراسة بالتخصصات المهنية على الرغم من أن الذين يدخلون المدارس المهنية هم الأسرع في الحصول على عمل، وأن مداخيلهم هي الأفضل بالنسبة لمستوى التعليم الذي يحصلون عليه. ولكن وبشكلٍ عام لا تكمن المشكلة في لبنان في نوعية الاختصاص وإنما تكمن في محدودية حاجة السوق لكل المهن

ووفرة الخريجين، مع جمود الدورة الاقتصادية، وغياب الدولة عن إجراء دراسات توضيحية، والتنسيق بين الشركات والجامعات للمعرفة بالحاجات إن وجدت [1].

وتبين في الجزائر أن النمو السريع لقطاع التعليم العالي على حساب متطلبات سوق الشغل الذي اشتدت حدته مع مرور الوقت، خلق حالة من عدم التوازن بين أنواع التعليم والاحتياجات الاقتصادية وعدم التنسيق بين التخطيط التعليمي والتخطيط الاقتصادي والذي كانت نتيجته في الأخير ظهور بطالة المتعلمين [2].

ولا تشذ ليبيا في وضعها التعليمي العالي عن غيرها من الدول العربية؛ حيث يلحظ المهتم بظاهرة البطالة أن كثيراً من خريجي الجامعات الليبية ولا سيما خريجو العلوم الإنسانية والاجتماعية عاطلون من العمل. كما يلاحظ أن بعض الخريجين يمارسون أعمالاً لا تمت بصلة لتخصصاتهم الأصلية، وهو ما يعني غياب المواءمة بين مخرجات التعليم العالي الليبي وبين متطلبات سوق العمل. وقد أكدت دراسة التريكي والنقراط (2013) على أن أكثر مدراء الشركات والمؤسسات يوافقون على "أن الصعوبات الرئيسة التي تواجهها مؤسساتهم هي النقص في القوى العاملة المؤهلة والتي تمثل لب المشكلة بين مخرجات المؤسسات التعليمية الثانوية والجامعية ومتطلبات سوق العمل والذي يعني البحث في أصل المشكلة، وهي أن المؤسسات التعليمية في ليبيا تحتاج لاستراتيجية واضحة المعالم تتعلق بتوفير المتطلبات الرئيسة لسوق العمل مبنية على مناهج وبرامج تدريبية تخدم هذه القضية" [3].

---

[1] الخطاب، إيمان (2017). **التعليم الجامعي العربي في سوق العمل: الشهادات العليا لم تعد مفتاح تأمين وظائف لائقة**، مجلة الشرق الأوسط، نشؤ 26، 22-13، أغسطس.

[2] سي الطيب، فاطمة الزهراء، سعد، أبوالقاسم (2020). **التعليم العالي وسوق العمل في الجزائر من أجل تحقيق تنمية وطنية**، المجلد (17)، الجزائر، يونيو، ص 84.

[3] التريكي، مصطفى الصغير، النقراط، أحمد محمد (2013). **قراءات في نتائج دراسة خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية ومتطلبات سوق العمل من خلال تحليل نتائج دراسة الشركات الخاصة الوطنية والأجنبية**، المجلة الجامعة، العدد (15)، المجلد الثاني، ص ص 112-113.

وأكدت دراسة الربيعي على أن تمثيل مخرجات التعليم العالي في معدلات البطالة في ليبيا أكبر كثيراً من نسبة مشاركتهم في سوق العمل. وقد تعمقت هذه الظاهرة بفعل عدة عوامل أدت إلى تفاقم حالة عدم المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في ظل ضيق مسار التعليم الثانوي، والتخصص المبكر، وانعدام الفرص لتعليم مهارات متعددة، والحصول على فرص ثابتة، وانعدام خدمات التوجيه للمستقبل الوظيفي، [1]وعدم إجراء مسوح منظمة لتحديد توجهات الخريجين.

وأكدت دراسة سعيد [2] على أن التعليم في الوطن العربي يواجه عدة مشكلات ومعوقات ومن بينها: عدم ربط أهداف التعليم ومضمونه بأهداف التنمية ومضامينها ما أفرغ التعليم من مضمونه الاجتماعي والاقتصادي، وشيوع التعليم اللفظي القائم على الحفظ والاستظهار ما حال دون اكتساب الدارسين لمهارات العمل والإنتاج وأدى إلى التسرب وعدم إتقان المهارات الأساسية، وعدم الاهتمام بتدريس علوم العصر كاللغات والرياضيات وتقنيات الحاسوب، أو تدريسها بأساليب تقليدية ما أنتج مخرجات غير قابلة للتدريب والتوظيف وإعادة التدريب، فضلاً عن عدم التكيف مع متطلبات الاقتصاد المعرفي في عصر المعلوماتية، وضعف مستوى تحصيل الذكور مقارنة بالإناث ما أدى إلى وصول أفواج ضخمة من الإناث إلى التعليم العالي وبما يؤثر على القدرة الإنتاجية وتحقيق أعلى درجات التنمية البشرية، والاعتماد على العمالة الوافدة الرخيصة وغير المؤهلة ما حال دون تحقيق معدلات عالية في التنمية المستدامة، فضلاً عن أن العمالة الوافدة تمثل فاقداً تربوياً وفرصاً ضائعة للعمالة المواطنة، ووجود فجوة بين التعليم العام والتعليم العالي تتعلق بمتطلبات التعليم الجامعي ما يعني غياب التنسيق بين سياسات التعليم العام

[1] الربيعي مرجع سبق ذكره، ص 79.

[2] سعيد، سند وليد **التعليم في الوطن العربي ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: وقائع المؤتمر العلمي الدولي الثالث**، في (دور العلوم الإنسانية والاجتماعية في التنمية وخدم المجتمع، العراق: الجامعة المستنصرية، ص171.

والعالي من ناحية، وبين سوق العمل من ناحية أخرى، وربط القبول بالتعليم الجامعي بأغراض التنمية والأخذ بسياسة الباب المفتوح ما رفع من صعوبة فرص تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية، وأدى إلى ظهور البطالة بين خريجي مؤسسات التعليم العالي، وانتشار ظاهرة عدم الإقبال على التعليم الفني والتعليم التطبيقي العالي، ما أعاق عمليات نقل التكنولوجيا توطينها عوضاً عن استيراد المنتجات الغربية واستهلاكها.

وتوصلت دراسة أبوعبدالله ومحمد وشليق [1] إلى "عدم وجود علاقة بين جودة التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل بسبب تخريج أعداد كبيرة ذات مستويات تعليمية ضعيفة لا تلبي احتياجات سوق العمل وفي الوقت نفسه عدم قدرة سوق العمل على مواكبة أعداد الخريجين في مختلف التخصصات".

وأكدت دراسة بالنور [2] على أن التعليم الهندسي العربي يفتقر للدراسات العلمية التي ترصد واقع واحتياجات السوق وإلى أن هناك بطالة بين خريجي التخصصات الهندسية نتيجة تزايد أعداد الطلبة بشكل غير مدروس، وبسبب القصور في المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات خطط التنمية وذلك من خلال عدم التوافق بين حاجات سوق العمل وبين خريجي كليات الهندسة.

2) إهمال التعليم الفني والعزوف عن الالتحاق به:

يلحظ من الواقع المعيش قلة التحاق الطلبة بالتعليم المهني والفني في مرحلتي التعليم المتوسط والعالي. حيث تلتحق الغالبية العظمى من الطلبة بالتعليم العام وذلك لاعتبارات نفسية واجتماعية. ويرجع العزوف عن التعليم الفني إلى تلك النظرة المجتمعية الدونية لهذا اللون من التعليم ولتدني المستوى الأكاديمي لطلبة هذا النوع

---

[1] أبوعبدالله، محمد، شليق، مرجع سابق ذكره، ص 554

[2] بالنور ، فطومة رمضان (2019). **تأثير مخرجات التعليم الهندسي في متطلبات سوق العمل**، في المؤتمر الهندسي الثاني لنقابة المهن الهندسية بالزاوية، النقابة العامة الهندسية: نقابة المهن الهندسية، فرع الزاوية، ص ص 327-328.

من التعليم، وعدم تشجيع البيئة المحيطة، كما أن خريجي التعليم التقني نادراً ما يفسح لهم المجال لإكمال دراستهم الجامعية في مجال التخصص، بالإضافة إلى أن المجتمعات العربية مجدت العمل الفكري على حساب العمل اليدوي، فتوارثت من ثم النظرة السلبية للعمل التقني واليدوي؛ لتصبح مكانته الاجتماعية متدنية مقارنة مع خريجي الجامعات [1].

وأكد الربيعي [2] على وجود عزوف للطلبة عن الالتحاق بالتعليم المهني وأن لذلك علاقة بتلك النظرة الاجتماعية الدونية لمؤسسات التدريب المهني ولمخرجاتها، ولذا يفضل الطلبة الالتحاق بالتخصصات الإنسانية الأسهل، فضلاً عن ضعف الحافز على الالتحاق بالتعليم الفني والتخصص العلمي. ويلحظ أن أكثر الإناث لا يلتحقن بالتعليم الفني أو المهني لاعتبارات بيولوجية وثقافية. إذ إنه لا يناسب طبيعة المرأة البيولوجية؛ حيث يتطلب مجهوداً عضلياً وتأهيلاً مستمراً أثناء الخدمة، كما أن العمل به يتطلب التواجد خارج البيت والاختلاط بالذكور، وهي توجهات ترفضها الثقافة الاجتماعية الليبية. ويحدث كل هذا وفي الوقت الذي يتطلب فيه سوق العمل اليوم المهارات المهنية والفنية للحاق بركب الدول الصناعية الغنية من جهة، ويلحظ فيه تفاقم ظاهرة بطالة الخريجين بين خريجي كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية وخريجي العلوم الأساسية والاقتصادية من جهة أخرى. ولقد ترتب على العزوف عن الالتحاق بالتعليم الفني والمهني ظهور خلل واضح في مخرجات التعليم العالي؛ حيث لا تواكب مخرجاته متطلبات سوق العمل. وقد أكدت دراسة جمعة الأحمر (2013) على أن الاتجاهات السلبية للطلبة نحو التعليم المهني على علاقة بوجود نظره سلبية للتعليم والعمل المهني في مجتمع الدراسة، ووجود اتجاه

1 الكيلاني، أنمار مصطفى زيد، حمدان، عاصم شوقي يوسف (2018). **أسباب عزوف الطالبات عن التعليم الفني في فلسطين من وجهة نظرهن**، الجمعية الأردنية للعلوم التربوية، المجلة التربوية الأردنية، المجلد (3)ن العدد (3)، ص ص 56-57.

2 الربيعي، فلاح خلف، مرجع سابق ذكره، ص 72.

عام لدى أفراد العينة مفاده أن التعليم المهني مؤشر للفشل الأكاديمي، وأنه مجرد الحصول على شهادة معينة في ظل غياب البدائل، وأنه البديل الوحيد في حالة عدم القدرة على دخول التعليم الجامعي، وأن الجهل بالتعليم وعدم توعية المجتمع وتقصير وسائل الإعلام له دور في الحد من الاتجاه الإيجابي نحو التعليم المهني، وأن الإناث أكثر سلبية نحو التعليم المهني من الذكور، وأن هناك اتجاهاً نحو تفضيل الوظائف الإدارية عن الوظائف المهنية بسبب وجود قيم اجتماعية سلبية تجاه التعليم المهني ممثلة في بعض العادات والتقاليد [1].

وأكدت دراسة عقيل محمد وزينب شهاب [2] على أن التعليم المهني يواجه عدة تحديات ممثلة في قلة فرص القبول بالجامعات والمعاهد في التعليم العالي لخريجي التعليم المهني قياساً إلى التعليم الأكاديمي وقلة الأجهزة ومكائن المختبرات ومستلزمات التدريب العملي الحديثة، وضعف مستوى الطلبة الملتحقين بالتعليم المهني بسبب عدم وضوح المستقبل أمامهم، بالإضافة إلى تقادم البنى التحتية للمدارس المهنية وانعدام الصيانة المستمرة لها وبخاصة التي تقع بعيداً عن المدن، وضعف مواكبة سوق العمل، وقلة الأبنية المصممة للمدارس المهنية واعتماد أبنية للتعليم الأكاديمي في معظم المدارس، في حين تبين عدم مواكبة المناهج مع التطور الحاصل في العالم، وعدم ربطها بتطورات سوق العمل واحتياجاته، وضعف مواكبة سوق العمل من خلال فتح أقسام جديدة توائم متطلبات السوق لضعف الموارد، بالإضافة إلى نظرة المجتمع وعوائل الطلبة إلى التعليم المهني على أنه تعليم من الدرجة الثانية ما تسبب في قلة الإقبال عليه، وعدم مواكبة المدرسين والمدربين للتغيرات السريعة الحاصلة في سوق العمل لقلة الفرص التدريبية.

---

[1] الأحمر، جمعة عمر فرج (2013). **اتجاهات الشباب نحو التعليم المهني في منطقة ترهونة**، مجلة التربوي، كلية التربية/الخمس، العدد الثالث، يوليو، ص ص 114-115.

[2] حمدان، رضا اسماعيل (2022). **متطلبات التعليم المهني وعلاقتها بإيجاد بنية جاذبة للطلبة من وجهة نظر معلمي المدارس المهنية في العاصمة عمان**، (رسالة ماجستير)، جامعة الشرق الأوسط: كلية العلوم التربوية، ص 34.

وتوصلت دراسة محلية إلى أن التعليم المهني يواجه عدة صعوبات تتمثل في: ضعف النظم الفعالة في إعداد الكوادر الفنية نتيجة القصور في محتويات منظومة التعليم التقني وافتقارها للموارد المادية والبشرية اللازمة وقلة ارتباطها بالاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية بدءاً بتقييم المفهوم وانتهاء بالمخرجات، وأن العمالة الوافدة التي تمتهن الكثير من التخصصات الفنية والتقنية تشكل ضغطاً متزايداً على منظومة التعليم التقني والفني بليبيا؛ حيث أدت إلى ضعف الإقبال على الكثير من التخصصات الفنية والتقنية نتيجة وفرة الأيدي العاملة الوافدة رغم ضعف المهارة التي يعتري تلك العمال، وأن البيئة تشكل معوقاً آخر يسهم في إرباك منظومة التعليم التقني والفني، وأن هناك قصوراً في وضع استراتيجية للتعليم التقني والفني تأخذ في اعتبارها متطلبات سوق العمل الحالية والمستقبلية وتراعي التطورات التكنولوجية والمعلوماتية ومتغيرات العولمة والمنافسة [1].

3) بطالة الخريجين كنتيجة لغياب المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل:

تنتشر البطالة في المجتمع الليبي كغيره من المجتمعات العربية، وتتعدد العوامل المسئولة عنها، ومن بين هذه العوامل: زيادة عدد الخريجين مع قلة الوظائف المعروضة وهي من المؤثرات التي تنتج عن الركود الاقتصادي في قطاع العمل وخصوصاً مع زيادة أعداد خريجي الجامعات وعدم توفير الوظائف المناسبة لهم، واستبدال العمال بوسائل تكنولوجية كالحاسوب والتي أدت إلى زيادة المنفعة الاقتصادية بالنسبة للشركات وذلك بتقليل نفقات العمال, بيد أنها أدت إلي ارتفاع نسبة البطالة، واستخدام العمالة الحرفية الوافدة أو استجلاب فنيين من الخريجين واستبدالهم من ثم بفنيين محليين، وارتفاع معدلات النمو السكاني مع انتشار الفقر

[1] قاباج، أبوبكر مختار، الزرقاني، حسين العريفي (2018). **مفهوم وواقع التعليم التقني الوطني في ليبيا**، المؤتمر الدولي الليبي للهندسة الكهربائية والتقنيات، مارس، ص7.

والذي يقابله عدم وجود وظائف أو مهن كافية للقوى العاملة، وغياب التنمية المحلية للمجتمع والتي تعتمد على الاستفادة من التأثيرات الإيجابية التي يقدمها القطاع الاقتصادي للمنشآت، وعدم الاهتمام بتطوير قطاع التعليم ما يؤدي إلى غياب نشر التثقيف الكافي والوعي المناسب بقضية البطالة بصفتها من القضايا الاجتماعية المهمة، وزيادة أعداد الشباب القادرين على العمل مع شعورهم باليأس، بسبب عدم حصولهم على وظائف أو مهن تساعدهم في الحصول على الدخل المناسب لهم، وغياب التطوير المستمر لأفكار المشروعات الحديثة والتي تتمكن من تقديم العديد من الوظائف للأفراد القادرين علي العمل، وعدم توفر فرص عمل تناسب المؤهل العلمي للعاطل عن العمل، وعدم وجود دورات تدريبية علي مهن وحرف مطلوبة في سوق العمل، وعدم وجود فرص عمل من نوع آخر [1].

وأكدت دراسة غرودة [2] على أن البطالة تركزت في إقليم الجبل الغربي وليبيا في الباحثين عن عمل لأول مرة، وأن هذه البطالة ناجمة عن العجز في توفير الوظائف للداخلين الجدد لسوق العمل ولضعف مستوى تأهيل البعض من قوة العمل الداخلة إلى سوق العمل لأول مرة، وأن معدل البطالة بالإقليم بين الذكور أعلى من مثيله لدى الإناث؛ حيث وصلت نسبة الذكور العاطلين عام (2006) إلى 19.8% وبالنسبة للإناث إلى 17.3%، وأن أكثر العاطلين موجودون بريف إقليم الجبل الغربي، وذلك لكثرة السكان في الفترة ما بين (1973–1984)، وأن البطالة أكثر انتشاراً في الحضر في الفترة ما بين (1995–2006)، وأن البطالة تتركز بشكل أكبر في الأعمار ما بين (20–29) سنة، وأن حوالي نصف العاطلين متركزون

[1] حسن، محمد أبوبكر علي، الهمالي، نوري عمر علي (2019). **دراسة ميدانية بعنوان البطالة في مدينة الشاطئ**، مجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية، المجلد (6)، الإصدار (1)، يونيو، ص ص 5–13.

[2] غرودة، عبدالحكيم السني حسين (د.ت). **البطالة وقوة العمل بإقليم الجبل الغربي للفترة ما بين (1973–2006)، مقارنة بليبيا**، جامعة الجبل الغربي: كلية التربية/غريان.

بفرع غريان. وتوصلت دراسة عيسى [1] إلى أنه لا يمكن تطبيق قانون Gordon في الاقتصاد الليبي، ذلك لأن النمو الاقتصادي لا يسهم في التخفيض من معدلات البطالة.

وبصدد البطالة بليبيا تبين أن معدل البطالة فيها لسنة (2012) بلغ 19%، وأن معدلات البطالة تزيد في غرب البلاد مقارنة بمعدلاتها في الشرق، وأن معدلات البطالة تقل في منطقتي الكفرة ودرنة، في حين أن معدلاتها تزيد بشكل قياسي في المرج والجبل الغربي، وأن نسبة البطالة ترتفع عند الإناث أكثر من الذكور، وأن أعلى معدل للبطالة بالنسبة للذكور كان في منطقة الجبل الغربي، حيث بلغت 26%، في حين أن أعلى معدل للبطالة بلغ 48.3% بالنسبة للإناث في منطقة المرج، وأن أعلى معدل للبطالة بالنسبة لمجموع الذكور والإناث كان في منطقة المرج، في حين أن أدنى معدل لها كان في منطقة الكفرة، وأن معدلات البطالة ترتفع عند فئة صغار السن ما بين (15–24) سنة، وعند فئة الشباب ما بين (25–34)، وأن فترة البطالة لفئة الشباب (25–34) تزيد عن ثلاث سنوات، وأن معدلات البطالة تزيد عند فئة الأميين، وتقل معدلاتها عند فئة الحاصلين على التعليم المهني (المعاهد) ودون الجامعة [2].

حظيت بطالة الخريجين بنصيبٍ وافرٍ من البحث العلمي محلياً وعربياً. فقدت توصلت دراسة عمار [3] إلى أن الجهود المبذولة في الجزائر من طرف الدولة لإعداد سياسات ووكالات تهدف إلى خلق مناصب عمل لدى خريجي الجامعات لا

---

[1] عيسى، سلوى جمعة (2021). **النمو الاقتصادي والبطالة في ليبيا: دراسة ميدانية في إطار قانون أوكن، المطور علاقة جوردون**، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، المقالة (4)، الإصدار السادس، ص ص 62–79.

[2] الشريف، نورية محمد، أبودينة، هناء أبوالقاسم (2023). **البطالة في ليبيا**، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الآداب/الخمس، العدد (26)، مارس، ص ص 1048–1068.

[3] عمار، نجاح بهاليل (2018). **البطالة لدى خريجي الجامعة، أسبابها وآثارها الاجتماعية والاقتصادية: دراسة ميدانية أجريت بولاية قالمة**، (رسالة ماستر)، جامعة 8 ماي 45/قالمة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ص 131.

زالت محدودة، لأن البطالة بينهم في ارتفاع مستمر، وأن آليات مواجهتها مؤقتة، وأن السوق الجزائري شهد تراجعاً في توفير مناصب العمل لدى خريجي الجامعة. وتوصل سلامة [1] إلى أن البطالة بين خريجي جامعة نابلس ترتبط بانعدام القدرة على استيعاب الخريجين الجدد الذين يجدون أنفسهم إما عاطلين عن العمل أو لا يجدون العمل المناسب، وللافتقار لرأس المال في حالة توجه الخريج لإنشاء مشروع خاص به، وعزوف الخريجين عن العمل بالقطاع الخاص لتدني أجوره، وضعف جهود السلطة الفلسطينية في معالجة البطالة. وتوصلت البعداني [2] إلى أن الخريجات باليمن يجدن صعوبة في الحصول على فرص عمل ملاءمة للعمل بعد التخرج رغم ما يسببه ذلك من آثار على معارفهن ومهاراتهن التي اكتسبنها خلال مراحل التعليم المختلفة، وهو ما يشعرهن بأنهن عبء على أسرهن ومجتمعهن. وتوصل نصيرة [3] إلى أن فئة البطالين الجامعيين تعاني من درجة قلق عالية، وأن الآثار النفسية للبطالة تزيد فترة قلة الحصول على عمل، وأن البطالة تضعف الشعور بالانتماء للوطن والاغتراب وتخلق الشعور بالفشل والإحباط والحرمان والاحتياج، وترفع القلق والكآبة وعدم الاستقرار وتعاطي الخمور، والانتحار لدى ضعيفي الوازع الديني.

---

[1] سلامة، مجدي عبدالغفار محمود (2018). **المشكلات المتسببة في انتشار ظاهرة البطالة بين الخريجين في محافظة نابلس بالضفة الغربية من وجهة نظرهم**، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، المجلد (8)، العدد (4)، ديسمبر، ص 285-286

[2] البعداني، إلهام محمد اسماعيل (2022). **البطالة في أوساط الفتيات الخريجات باليمن: فرص محدود وطموحات كبيرة**، المعهد العربي للبحوث والسياسات –نواة، ص3.

[3] نصيرة، تكاري (د.ت). **مشكلة البطالة وأثرها على القلق لدى خريجي الجامعات الجزائرية**، جامعة حسيبة بن بو علي/الشلف.

وتوصلت دراسة النيحوي، أبوشحمة، الصنكي [1] إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً للخدمات المقدمة من جامعة مصراتة في حصول خريجي المحاسبة على فرصة عمل مناسبة لكنه ضعيف؛ بسبب عدم تواصل الجامعة مع الشركات في القطاع العام والخاص (سوق العمل) من أجل توفير التدريب العملي وإجراء بحوث التخرج وأيضا توفير فرص عمل حقيقية للخريج، وكذلك إجراء دورات تدريبية للطلبة للإسهام في حصولهم على فرصة عمل.

وتوصل المجدوبي [2] إلى أن موضوع "بطالة الخريجين" يرجع إلى عدم الربط بين مدخلات الجامعات واحتياجات سوق العمل من جهة وإلى ضعف المخرجات التعليمية لجامعاتنا من جهة أخرى. ويرتبط ذلك بسوء الإنفاق ولا نقول (ضعف الميزانية) على قطاع التعليم العالي والجامعي، وعدم تطور المناهج بما يتناسب والتطور العقلي وأسلوب التفكير الملحوظ مؤخراً، وأن معظم المناهج الموضوعة تعتمد على المستوى الأول من مستويات التعلم وهو الحفظ والتذكر، ولا تشجع على التحليل والابتكار؛ فهي مناهج لم تتطور منذ منتصف القرن الماضي.

4) مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل:

يعرف سوق العمل بأنه "الوسط الذي يبحث فيه العاملون لبيع خدماتهم، ويسعى أصحاب العمل لاستئجارها مقابل شروط وظروف يتفق عليها، وأنه منظومة العلاقات بين عرض الأفراد المتاحين للعمل، وفرص العمل المتاحة [3].

---

[1] النيحوي، اسماعيل محمد، أبوشحمة، الصادق مصطفى، الصنكي، عماد الدين السنوسي (2022). **دور الجامعات في ليبيا في الحد من البطالة التي يعاني منها خريجو المحاسبة: دراسة حالة مصراته**، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، إصدار خاص بالمؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي، يناير، ص 731.

[2] المجدوبي، محمد عمار (2019). **ظاهرة البطالة بين خريجي التعليم العالي الهندسي والتقني في ليبيا: تحليل المشكلة والحلول**، مجلة العلوم التطبيقية، العدد (3)، سبتمبر، ص 113.

[3] لطفي، عادل (2017). **ورشة العمل الإقليمية التدريبية حول: تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بدول مجلس التعاون الخليجي العربية بسلطنة عمان**، منظمة العمل الدولية: مكتب العمل العربي/القاهرة، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية/طرابلس، ص3.

وتتحدد متطلبات سوق العمل بعدة مؤشرات، ومن بينها: المشاركة في قوة العمل، نسبة العاملين إلى السكان، الحالة العملية، العمالة في قطاع ما، ساعات العمل، التشغيل في القطاع غير المنظم، البطالة، بطالة الشباب، البطالة طويلة الأمد، البطالة بحسب المؤهل العلمي، معدل غير النشطين، المؤهل التعليمي والأمية، الأجور حسب الدخل والمهنة، تكلفة العمل، حراك سوق العمل، الفقر وتوزيع الدخل الخ... هذا وتخضع متطلبات سوق العمل لقانون العرض والطلب؛ فعند التوسع في استهلاك وصناعة الأسماك مثلاً، فسيبحث المعنيون بأمره على محترفي مهنة صيد البحر، وعلى الفنيين اللازمين لصناعة السمك، وعند جني محصول معين، فسيبحث أصحابه عن العمالة الخاصة بجنيه، وعند منح الدولة لقروض إسكانية، فسيبحث أصحابها عن العمال المهرة اللازمين لعمليات البناء، وهكذا.. وعندما تخطط الدولة لمشاريع تنموية، فإنها عادة ما تستقطب العمال العاديين والمهرة والفنيين للإسهام في إنجازها. ولذا يتعين على الدولة أن تواءم بين مخرجات التعليم العالي بكافة أنواعه وبين متطلبات التنمية لفترة زمنية محددة بدقة. فتوطين مشروعات تنموية خلال فترة محددة، يتزامن مع التخطيط لتكوين تخصصات تعليمية ومهنية معينة يجد خريجوها مكاناً لهم للعمل بها. بكلام آخر إن فهم متطلبات سوق العمل بعناية، يفرض على المختصين تزويدها بالعمالة الفنية المتخصصة المناسبة لها. فلو فكرت الدولة مثلاً في استثمار الطاقة الشمسية، فإنها مطالبة بخلق تخصص بالعلوم الهندسية يخرج فنيين يعملون وتدريب عمال مهرة يصلحون للعمل بقطاع الطاقة الشمسية، ولو أن الدولة فكرت في مقاومة التصحر، فإن قطاع التعليم مطالب بتوفير فنيين لمقاومة التصحر، وزراعة الغابات والأحراش، وتوفير المياه لها وفق الموارد المتاحة إما عبر تحلية مياه البحر أو المياه الجوفية، أو بناء السدود لحجز المياه في الأماكن المناسبة لذلك. ما نود قوله إن رصد متطلبات السوق ينبغي أن يتحكم في أنواع التعليم التي تنفق عليها الدولة. فلا مخرجات تعليمية جيدة ومناسبة لمتطلبات سوق العمل دون توطين مشروعات

تنموية مخطط لها بعناية. على هذا النحو يصبح الالتحاق بالتعليم المهني المتوسط والعالي لا يخضع لاعتبارات سياسية أو اجتماعية، وإنما يخضع لمبدأ اقتصادي بحت. لأنه لا جدوى من أن تنفق الدولة أموالاً طائلة في تعليم لا يفيد صاحبه ولا يفيد مجتمعها مستقبلاً.

يلحظ بسوق العمل الليبي أن أكثر العاملين بقطاعاته من العمالة الوافدة. فأعمال البناء والزراعة القزمية، والأعمال الفنية المتعلقة بصيانة الآلات (سمكرة، ميكانيكا، كهرباء، سباكة، خراطة ونحوها) والمخابز، وتصنيع الطوب الإسمنتي، ونقل المواد المختلفة، والبيع بالمحلات التجارية الخ... من نصيب العمالة الوافدة. ولذا يتساءل المرء: لماذا يعمل بليبيا الملايين من العمال العرب والأفارقة والآسيويين في كافة القطاعات الفنية والخدمية وفي وقت يعاني فيه الشباب الليبي من البطالة؟ لعل هذا على علاقة بالميل إلى العمل الوظيفي المريح، وغياب التنسيق بين متطلبات السوق ومخرجات التعليم العالي، وضعف الاتجاه نحو الدراسة بالتعليم المهني والفني لاعتبارات اجتماعية منها مثلاً: النظرة الدونية له ولخريجيه، واعتباره تعليم يلتحق به الفقراء والضعفاء علمياً، ولمحدودية مردوده الاقتصادي، ولقلة إمكانية التحاق خريجيه بالتعليم العالي لمواصلة دراستهم، ولتوافر العمالة الوافدة الرخيصة ولا سيما في الدول العربية النفطية. كما أن التعليم المهني يحتاج إلى بنية تحتية خاصة وإلى ورش ومعدات ومعامل، ومهندسين فنيين للتعليم والتدريب به، ويحتاج لمشروعات تنموية مخططة بعناية لتشغيل خريجيه، فضلاً عن محاربة دور القطاع الخاص في التعليم والتنمية والتدريب لاعتبارات اقتصادية واجتماعية وسياسية. لا شك أن هذه المبررات القيمية أو الثقافية واهية، وأنها نتيجة موروث ثقافي بائد. لأنه لن يكون هناك مكاناً للفلاسفة ذوي الأزياء المخملية في عصر المعلوماتية والإنتاجية. هذا في الوقت الذي يلحظ فيه من الواقع المعيش أن الدول الغنية هي الدول المصنعة وأنها الدول التي يتعاظم فيها الاهتمام بالتعليم

الفني والمهني، ويوجه فيها الطلاب المتميزون جداً للتخصصات الطبية والهندسية والمعلوماتية الدقيقة.

مناقشة ختامية:

لقد تبين أن ليبيا كغيرها من البلدان العربية تعاني من بطالة الخريجين. ويرجع ذلك إلى أن المدخلات الجامعية بالجامعات العربية تكاد تكون واحدة، ولذا من الطبيعي أن تكون المخرجات واحدة. ويستهدف التعليم العالي في ليبيا تحقيق الوجاهة الاجتماعية ولاعتبارات سياسية في المقام الأول، ولذا فإنه لا يسهم في تنمية المجتمع وتطويره. بكلام آخر لا توجد مواءمة بين مخرجات التعليم العالي الليبي وبين متطلبات التنمية وسوق العمل. لذا نلحظ أن هناك أعداداً هائلة من الخريجين سنوياً والذين تنفق الدولة عليهم أموالاً طائلة، ويمسون في عداد العاطلين من العمل بعد تخرجهم. بيد أن هذه البطالة تشكل خسارة مزدوجة: فهي تكلف الدولة نفقات كبيرة من جهة، ولا يُستفاد من مخرجات التعليم العالي في سوق العمل والتنمية من جهة أخرى، فضلاً عن أن الآثار النفسية المدمرة للخريج العاطل من العمل؛ حيث يشعر بالدونية وبأنه عالة على أسرته، وبأنه أضاع عمره في حلم لم يتحقق. كما يبدو أن المدخلات الجامعية الحالية ما تزال قديمة ولا تواكب عصر المعلوماتية الحالي، إذ إننا لم نعد بحاجة اليوم لموظفين وكتبة مثلما هو الحال في حقبة الأمية في خمسينيات وستينيات القرن الماضي.

كما أننا نلحظ أن التعليم العام متوفر، ولكن لا يوجد تعليم مهني وفني موازٍ له بالمعنى الصحيح. وإهمال التعليم المهني على علاقة بارتفاع تكاليفه وعلى علاقة بتوطين المشروعات التنموية المختلفة. فما دامت الدولة تفتقر للمشروعات التنموية الاجتماعية والاقتصادية المتنوعة، فلا داعٍ لتعليم مهني باهظ التكاليف. ويقودنا هذا إلى غياب الفلسفة الكامنة وراء التعليم العام بأنواعه. وهنا قد نتساءل: كيف يبدد المجتمع امواله الطائلة على تعليم لا يرد له نفقاته عليه؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تتطلب ضرورة ربط مخرجات التعليم بمتطلبات التنمية الاجتماعية، وهذا يتطلب

بدوره تغيير مدخلات التعليم العالي. ولكي نربط مخرجات التعليم العالي بمتطلبات السوق أو حاجات التنمية، ينبغي وضع استراتيجية للمشروعات التنموية على مدة زمنية محددة، واستحداث تعليم مهني متوسط وتعليم فني عالي يخرج طلبة يمكنهم العمل بتلك المشروعات التنموية.

إن التعليم الذي نتبناه ونشدد عليه هو التعليم الذي يخدم بيئته ويطورها. ففي ليبيا خيرات وثروات وفيرة زراعية ومعدنية وبحرية، وهي مصدر رئيس للطاقة الشمسية في شمال أفريقيا، وبها تصحر وجفاف ما يستدعي تخطيط تعليمي (متوسط وعالي) يوجه خريجيه له، وبها مقومات سياحية هائلة، وواحات جميلة. بهذا يصبح التعليم في خدمة المجتمع والفرد. ولتخفيف أعباء الهدر بالتعليم العالي ينبغي التوسع في التعليم المهني والفني المتوسط، وأن توسع قاعدة القبول به بعد إجراء اختبارات لقياس الاتجاهات والميول نحو المهن المطلوبة بسوق العمل وتحتاجها التنمية بعد حصول التلميذ على شهادة التعليم الأساسي. وبموجب ذلك فقد يقبل مثلا ثلاثة أرباع الطلبة به، ويوجه الربع الآخر للتعليم العالي المتقدم، كما يفتح المجال أمام الطلبة المتميزين من حملة شهادات التعليم المهني المتوسط للالتحاق بالتعليم العالي وفي نفس التخصص لمواصلة دراستهم الأعلى. وبناءً على هذه الاستراتيجية سيتخرج للمجتمع متخصصون في المجالات المهنية والخدمية المختلفة، ما يستوعب كل خريجي التعليم المهني المتوسط ولا سيما وأنهم في عمر العطاء والحيوية. بيد أن هذه الاستراتيجية تتطلب بلا شك بنية تعليمية مهنية ضخمة ومكلفة، إذ إن التعليم المهني يحتاج لمعامل وورش ومعدات ومبانٍ من نوع خاص، وأساتذة وفنيين متخصصين للتدريس به. ويمكن التفكير في هذه الاستراتيجية بعد حساب كلفة التعليم الحالي بكافة أطيافه، وحساب تكلفة التوسع في التعليم الفني والمهني. وفي حالة التحيز للتعليم المهني لأفضليته، فإن مخرجاته ستستغل مقومات البيئة الطبيعية والجغرافية في ليبيا، وسيصبح التعليم في خدمة المجتمع، لا أن يصبح المجتمع في خدمة خريجيه.

ذكرنا في مكان سابق أن هناك الملايين من العمالة الوافدة، وكلها تشارك الشعب الليبي في قوته وفرص العمل به. ويبزغ السؤال: لماذا مر على استقلال ليبيا أكثر من سبعين عاماً ولا تزال تعتمد على العمالة الأجنبية في إنجاز أعمالها الخدمية والتنموية؟ لا شك أن العزوف عن العمل المهني وأنفة المواطن الليبي الذي لا يقبل بخدمة غيره، واتسام الليبي بتلك النظرة الفوقية والتباهي المفرغ من محتواه – هي عوامل مسؤولة عن عدم الانخراط في العمل المهني. كما أن العادات والتقاليد الاجتماعية تخل بقيمة الوقت؛ فالعامل الليبي يبدد وقته بين التزامات تتعلق بأسرته وبعائلته الممتدة وبمعارفه وجيرانه، ويود مواصلة غيره في كافة المناسبات، فضلاً عن حشرية البعض ورغبته في معرفة أمور حول من يطلب خدمته، من حيث مستواه الاقتصادي والاجتماعي ومعارفه وخصومه، وتباطؤ إنجازه لما يُطلب منه الخ ... لهذه الاعتبارات يعزف الليبي عن استجلاب العامل الوطني ويستجلب العامل المغترب المفرغ تماماً لأداء عمله، ولكي يتفادى كل تلك السمات الشخصية لمواطنه الليبي. بالطبع نحن لا ندعو إلى الفرقة والعزلة الاجتماعية، ولكننا ندعو إلى ضرورة تغيير بعض العادات والتقاليد البالية التي تجافي قيم وعادات وسلوكات عصر المعلوماتية، هذا العصر الذي لا مكان في لمتراخ أو متكاسل.

لقد آن الأوان للنهوض بالتعليم الفني والمهني، واستغلال موارد النفط في مشروعات تنموية وخدمية ناجحة، والاستثمار في الإنسان الذي هو أثمن وأهم أنواع الاستثمار. ذلك لأن التعليم الجيد يصدر الخبرات الفنية والمعرفية المختلفة ويجلب من ثم العملة الصعبة لبلده. ولنأخذ العبرة من الأردن التي تعتمد في جزء من اقتصادها على استثمار المعرفة والمهارات الفنية. إذا استمر الهدر الحالي للنقد الأجنبي، وإذا جاء اليوم الذي يتم فيه الاستغناء عن النفط لاستبداله بالطاقة النظيفة، أو نضوبه، فإننا نتوقع وللأسف الشديد أن يرجع معظم الليبيين إلى حياة العصر الحجري. لا شك أن هناك مفارقات كثيرة تحدث في هذا البلد، وأن سببها

اتكالية المواطن وقيام دولته بدور المحسن، ما خلق منه شخصية تتوق للأخذ دون العطاء، وتسلبه روح المبادرة والعمل والإنتاج.

التوصيات:

في ضوء ما طرحته الدراسة الحالية نقدم التوصيات التالية:

1) ضرورة خلق مواءمة بين مخرجات التعليم العالي والمتوسط وبين متطلبات سوق العمل والتنمية الاجتماعية، وذلك بتغيير المناهج الدراسية العامة والجامعية بما يواكب روح العصر، وتغيير أساليب التدريس والتقويم والقبول، وإرفاق ورش بالمؤسسات التعليمية ذات العلاقة بالتأهيل للعمل بعد التخرج، وتجويد مدخلات التعليم العالي بإخضاع عضو هيئة لاختبارات صارمة وضرورة اتقانه للغة أجنبية وتقنية الحاسوب، وربط ما يعرفه بتطبيقات عملية، وانتقاء الطلبة عبر اختبارات تحدد قدراتهم ومهاراتهم لكي يناسبوا المطلوب منهم عند التحاقهم بمؤسسات التعليم العالي.

2) التوسع في التعليم المهني المتوسط؛ بحيث يستقطب أعداداً هائلة من التلاميذ وتوجيههم للمجالات المهنية المختلفة، وتدريبهم أثناء الدراسة على المهن التي سيمارسونها مستقبلاً، وبحيث يوجه للتعليم العالي الطلبة المتميزون ليدرسوا بحقول الطب والتقنية الطبية والعلوم الهندسية والمعلوماتية المتقدمة.

3) وقف العمالة الوافدة بعد الاقتناع بإمكانية اعتماد المجتمع الليبي على سواعد أبنائه في تدبير خدماته الفنية والمهنية، تطبيقاً للمثل القائل (لا تجوز الصدقة وأهل المحل جياع).

4) إرفاق مؤسسات التعليم المتوسط والعالي بورش ومعامل للتطبيق العملي، بحيث يتخرج الخريج وهو يدرك مهمته وطبيعة ومتطلبات عمله.

5) الاستعانة برجال الأعمال وأرباب العمل بغية الاستفادة منهم في توجيه دفة التخصصات بالتعليم المهني المتوسط والعالي باقتراح مدخلاته اللازمة لسوق العمل، وتحديدهم للمواصفات العلمية والفنية التي ينبغي توافرها في الخريج.

6) مشاركة مؤسسات التعليم العالي والمتوسط في تدريب العاملين أثناء الخدمة، أو من يرغب في رفع مستوى جدارته في عمله، وتنسيق مؤسسات التعليم العالي مع إدارات الشركات للاستفادة منها في تأهيل الطلبة الراغبين في تطوير أنفسهم معرفياً وفنياً في مجال أعمالهم قبل تخرجهم، أو بعده.

7) منح مساعدات مالية للخريج العاطل من العمل حتى يجد العمل المناسب له، بغية حمايته من الانحراف والاعتماد على أسرته، وتحريره من الاضطرابات النفسية والاغتراب، ومنح الشباب قروض لإنشاء مشروعات صغرى تمكنهم من رعاية أنفسهم وتقديم خدمات للمجتمع.

8) توعية الجماهير عبر وسائل الإعلام المختلفة بأهمية الاعتماد على الذات، وأهمية التعليم المهني والفني، وتبصير الخريجين في مرحلة الدراسة بطبيعة عملهم، وما هو مطلوب منهم، وتغيير النظرة السلبية نحو التعليم المهني، وتحفيز الملتحقين به أثناء الدراسة وبعد التخرج، وفتح المجال أمامهم لمواصلة تعليمهم العالي.

9) التوسع في الاستثمار السياحي المحلي والأجنبي، والتأسيس للعمالة الفندقية والصناعة السياحية لا سيما وأن ليبيا تتمتع بمناخ معتدل ومدن أثرية جيدة وشاطئ طويل غني بموارده البحرية والطبيعية، وتصلح للسياحة الشتوية والصيفية، ما يخلق فرص عمل للشباب.

قائمة المصادر والمراجع:

1. أبوعبدالله، عائشة الهادي، محمد، أحمد عطية، شليق، كريمة أبوعجيلة (2022). **جودة مخرجات التعليم العالي وعلاقتها بمتطلبات سوق العمل: دراسة تطبيقية بقسم التمويل والمصارف بكلية الاقتصاد بالعجيلات**، في المؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي "رهانات الحاضر وآفاق المستقبل**،** مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، إصدار خاص بالمؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي، يناير.
2. الأحمر، جمعة عمر فرج (2013). **اتجاهات الشباب نحو التعليم المهني في منطقة ترهونة**، مجلة التربوي، كلية التربية/الخمس، العدد الثالث، يوليو.
3. بالنور، فطومة رمضان (2019). **تأثير مخرجات التعليم الهندسي في متطلبات سوق العمل**، في المؤتمر الهندسي الثاني لنقابة المهن الهندسية بالزاوية، النقابة العامة الهندسية: نقابة المهن الهندسية، فرع الزاوية.
4. البعداني، إلهام محمد اسماعيل (2022). **البطالة في أوساط الفتيات الخريجات باليمن: فرص محدود وطموحات كبيرة**، المعهد العربي للبحوث والسياسات نواة.
5. البهنساوي، ليلى كامل (2018). **رؤية أرباب العمل لمخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل: دراسة على عينة من أرباب الأعمال بالحضر**، مجلة كلية الآداب/جامعة القاهرة، المجلد (78)، العدد (3)، أبريل.
6. التريكي، مصطفى الصغير، النقراط، أحمد محمد (2013). **قراءات في نتائج دراسة خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية ومتطلبات سوق العمل من خلال تحليل نتائج دراسة الشركات الخاصة الوطنية والأجنبية**، المجلة الجامعة، العدد (15)، المجلد الثاني.

7. حسن، محمد أبوبكر علي، الهمالي، نوري عمر علي (2019). **دراسة ميدانية بعنوان البطالة في مدينة الشاطئ**، مجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية، المجلد (6)، الإصدار (1)، يونيو.

8. حمدان، رضا اسماعيل (2022). **متطلبات التعليم المهني وعلاقتها بإيجاد بنية جاذبة للطلبة من وجهة نظر معلمي المدارس المهنية في العاصمة عمان**، (رسالة ماجستير)، جامعة الشرق الأوسط: كلية العلوم التربوية.

9. الخطاب، إيمان (2017). **التعليم الجامعي العربي في سوق العمل: الشهادات العليا لم تعد مفتاح تأمين وظائف لائقة**، مجلة الشرق الأوسط، نشؤ 26، 13–22، أغسطس.

10. الربيعي، فلاح خلف علي (د.ت). **تحديات المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل في ليبيا**، في ملف أوضاع التربية والتعليم في المغرب العربي، الجامعة المستنصرية: كلية الإدارة والاقتصاد.

11. سعيد، سند وليد (د.ت). **التعليم في الوطن العربي ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: وقائع المؤتمر العلمي الدولي الثالث**، في (دور العلوم الإنسانية والاجتماعية في التنمية وخدم المجتمع، العراق: الجامعة المستنصرية.

12. سلامة، مجدي عبد الغفار محمود (2018). **المشكلات المتسببة في انتشار ظاهرة البطالة بين الخريجين في محافظة نابلس بالضفة الغربية من وجهة نظرهم**، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، المجلد (8)، العدد (4)، ديسمبر.

13. سي الطيب، فاطمة الزهراء، سعد، أبوالقاسم (2020). **التعليم العالي وسوق العمل في الجزائر من أجل تحقيق تنمية وطنية**، المجلد (17)، الجزائر، يونيو.

14. الشريف، نورية محمد، أبودينة، هناء أبوالقاسم (2023). **البطالة في ليبيا،** مجلة العلوم الإنسانية، كلية الآداب/الخمس، العدد (26)، مارس.

15. عباس، عصماء (2023). **اتجاهات الطلبة المقبلين على التخرج نحو منحة البطالة: دراسة ميدانية على عينة من طلبة الماستر،** (مذكرة ماستر)، جامعة محمد البشير الابراهيم/برج بوعريرج، كلية: العلوم الاجتماعية والإنسانية.

16. العتيبي، منير بن مطني (د.ت). **تحليل ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي،** جامعة الملك سعود: كلة التربية.

17. العريبي، نوارة عاشور (2017). **العوامل المؤثرة على بطالة الخريجين: دراسة تطبيقية على جامعة** سبها، مجلة العلوم البحتة والتطبيقية، المجلد (16)، العدد (2).

18. عمار، نجاح بهاليل (2018). **البطالة لدى خريجي الجامعة، أسبابها وآثارها الاجتماعية والاقتصادية: دراسة ميدانية أجريت بولاية قالمة،** (رسالة ماستر)، جامعة 8 ماي 45/قالمة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

19. عيسى، سلوى جمعة (2021). **النمو الاقتصادي والبطالة في ليبيا: دراسة ميدانية في إطار قانون أوكن، المطور علاقة جوردون،** مجلة البحوث المالية والاقتصادية، المقالة (4)، الإصدار السادس.

20. غرودة، عبدالحكيم السني حسين (د.ت). **البطالة وقوة العمل بإقليم الجبل الغربي للفترة ما بين (1973–2006)، مقارنة بليبيا،** جامعة الجبل الغربي: كلية التربية/غريان.

21. قاباج، أبوبكر مختار، الزرقاني، حسين العريفي (2018). **مفهوم وواقع التعليم التقني الوطني في ليبيا**، المؤتمر الدولي الليبي للهندسة الكهربائية والتقنيات، مارس، 4-6.

22. الكيلاني، أنمار مصطفى زيد، حمدان، عاصم شوقي يوسف (2018). **أسباب عزوف الطالبات عن التعليم الفني في فلسطين من وجهة نظرهن**، الجمعية الأردنية للعلوم التربوية، المجلة التربوية الأردنية، المجلد (3)ن العدد (3).

23. لجنة مختصة (2023). **مشروع الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي (2024-2034)**، أغسطس.

24. لطفي، عادل (2017). **ورشة العمل الإقليمية التدريبية حول: تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بدول مجلس التعاون الخليجي العربية بسلطنة عمان**، منظمة العمل الدولية: مكتب العمل العربي/القاهرة، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية/طرابلس.

25. المجدوبي، محمد عمار (2019). **ظاهرة البطالة بين خريجي التعليم العالي الهندسي والتقني في ليبيا: تحليل المشكلة والحلول**، مجلة العلوم التطبيقية، العدد (3)، سبتمبر.

26. نصيرة، تكاري (د.ت). **مشكلة البطالة وأثرها على القلق لدى خريجي الجامعات الجزائرية**، جامعة حسيبة بن بو علي/الشلف.

27. النيحوي، اسماعيل محمد، أبوشحمة، الصادق مصطفى، الصنكي، عماد الدين السنوسي (2022). **دور الجامعات في ليبيا في الحد من البطالة التي يعاني منها خريجو المحاسبة: دراسة حالة مصراته**، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، إصدار خاص بالمؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي، يناير.